



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-  
paper

# استراتيجية الأمن القومي الأميركي 2017: السباق



لا تزال إدارة ترامب تلتمز إلى حد بعيد مبدأ «القيادة من الخلف» (أ ف ب)

وقّع على قرار الإنسحاب من معاهدة الشراكة العابرة للباسيفيك، وهي خطوة واجهت انتقادات حادة داخل التيار السائد في الولايات المتحدة. تفتقر الوثيقة إلى إستراتيجية «جيو-اقتصادية» من خلال تركيزها على «قومية اقتصادية» مهووسة بالتبادل التجاري والاتفاقيات التجارية الثنائية، وهي وضعية لا تقدم الكثير لتحدي الصين في اللعبة «الجيو-اقتصادية» في آسيا. ومن شأن العقليّة الصغرى الهادفة لتقليص الخلل التجاري أن تعقد من العلاقات الاقتصادية مع الحلفاء والشركاء الإقليميين في آسيا، بما يقلص قدرة واشنطن على الهندسة الاقتصادية هناك لصالح الصين.

ترسم الاستراتيجية الخطوط العامة لرؤية اقتصادية لمواجهة التحديات المذكورة حيث: «ستتبع الولايات المتحدة استراتيجية اقتصادية من شأنها أن تجدد الاقتصاد الداخلي، وتفيد العمال الأميركيين، وتنشط القاعدة الصناعية الأميركية، وتخلق وظائف للطبقة الوسطى، وتشجع الابتكار، وتحفظ الميزة التكنولوجية، وتحمي البيئة، وتحقق السيطرة الطاقوية».

ترفض الإستراتيجية إيمان أوباما بالحتمية العالمية للديمقراطية الليبرالية، إذ «ليس هناك تطور تاريخي يضمن أن النظام السياسي والاقتصادي الحر لأميركا سوف يسود تلقائياً». وتقدم الوثيقة لهجة تشكيكية بالنظام الدولي الحالي وكعاقبه في تأمين مصالح الولايات المتحدة، وهذا أمر مستجد في وثائق الأمن القومي الأميركي. كما يمكن الاستنتاج أن التشدد الأميركي الرئيسي سيكون في الموضوعات الاقتصادية على المستوى الدولي، فيما ستنبدي واشنطن بعض المرونة في الموضوعات الأخرى لتحافظ على حد أدنى من دورها داخل النظام الدولي.

## 5 - قضايا متفرقة

الديموقراطية: تخلو الاستراتيجية من فكرة «نشر الديمقراطية» وتتعهد بأن أميركا «لن تفرض قيمها على الآخرين»، مع التشديد بدلاً من ذلك على الشراكة القائمة على الإرادة الحرة والمصالح المشتركة. تخص الوثيقة على أنه «ليس هناك عمل أعظم لتعزيز الحقوق الفردية من هزيمة الإرهابيين الجهاديين والمجموعات الأخرى التي تثير الكراهية واستخدام العنف لتعزيز إيديولوجياتهم الإسلامية الفوقية». لذا تلاحظ تامارا ويتس أن إدارة بوش جادلت أن تعزيز الحرية والديموقراطية كان وسيلة مركزية لهزيمة إيديولوجية «الإرهاب الجهادي». بينما تقارب إدارة ترامب الموضوع بالعكس، أي أن هزيمة «الإرهاب الجهادي» هو الآلية الأعظم التي يمكن تصورها لتعزيز الحقوق الفردية.

التغير المناخي: تتجاهل الاستراتيجية أن التغير المناخي يمثل تهديداً للأمن القومي كما في استراتيجية أوباما، فيما يستمر

لذا تدعو الاستراتيجية إلى مواجهة هذه الجماعات «الجهادية» والإجرامية في مصادر نشوئها، وتفكيك شبكاتها قبل وصولها إلى الحدود الأميركية. من ضمن خطوات المواجهة التي تضمنتها الإستراتيجية: فضح أكاذيب وأخطاء هذه الجماعات، ونشر سرديات مضادة، وتعزيز الأصوات ذات المصداقية، ومساعدة الحلفاء لمواجهتها بما يمكنهم من القيام بذلك مستقبلاً من دون الولايات المتحدة، ومهاجمة ملاذات هذه الجماعات لمنعها من الظهور مجدداً، والتعاون مع الشركات الرقمية الخاصة لمنعها من استغلال هذه المنصات، ومساعدة الدول الهشة لمنع استغلال الفوضى فيها من قبل هذه الجماعات.

في هذا السياق ورد ذكر حزب الله بالتحديد مرة واحدة في الاستراتيجية (لم يرد مطلقاً في استراتيجية أوباما 2015) وذلك من ضمن المجموعات التي تشكل تهديداً للأراضي الأميركية، وهذا ما يعد استكماً للحملة الحالية المكثفة لربط حزب الله بتجارة المخدرات وأميركا اللاتينية للجمهور الأميركي باعتباره تهديداً مباشراً للأميركيين وليس لمصالحهم في الشرق الأوسط فقط.

## 4- الاعتراف بالمشروط بالنظام الاقتصادي الدولي

للدلالة على الأهمية التي أولتها الاستراتيجية للموضوع الاقتصادي يكفي أن نعرف أن مفردة الاقتصاد ذُكرت 151 مرة. تقدم الاستراتيجية محور «تعزيز الازدهار الأميركي» بمقولة لترامب تعكس الأولوية التي يوليها للاقتصاد باعتباره الهدف المركزي الذي يُقرر مستقبل هذه الإدارة: «الأمن الاقتصادي هو الأمن القومي». «إن الاقتصاد القوي والإبداعي يسمح للولايات المتحدة بالمحافظة على قوة عسكرية في الأعظم في العالم وعلى حماية وطننا»، تنص الإستراتيجية. ينبه زلماي خليل زاد إلى أن الولايات المتحدة لا تستطيع الحفاظ على موقعها القوي في العالم في حال توقف النمو. يشير خطاب الإستراتيجية في ما يخص الاقتصاد إلى أن الولايات المتحدة تتحرك من موقع مازوم وتريد العودة للريادة، إذ تشير إلى ضرورة «إعادة بناء القوة الاقتصادية واستعادة الثقة بالنموذج الاقتصادي الأميركي».

قدمت الإستراتيجية مقاربة نقدية للنظام الاقتصادي الدولي الليبرالي باعتبار أن الدول غير الليبرالية تستغل هذا النظام عبر تقييد حرية الأسواق والتجارة غير العادلة لتحصل على امتيازات غير مشروعة، فيما كان المراد الأميركي أن تساهم بنية الاقتصاد الدولي الليبرالي في بث القيم الليبرالية داخل المنظومة الدولية وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والسياسات في الدول حول العالم. وتعتبر الوثيقة أن التجاوزات التجارية من الدول الأخرى لا تهدد الرخاء الأميركي فقط بل تهدد أيضاً «روح الإبداع والابتكار التي هي مفتاح لعظمتنا الوطنية».

بناء على هذه المقاربة سبق لترامب أن

السياسية والاقتصادية والعسكرية المتزايدة التي نواجهها حول العالم»، تقول الوثيقة التي تحدد ثلاثة مصادر لهذه التنافسات هي: القوى المعادية للصاعدة (روسيا والصين) التي تنوي تقويض الأمن والرخاء الأميركي، والأنظمة الديكتاتورية المارقة (كوريا الشمالية وإيران) التي تزعزع الاستقرار الإقليمي وتهدد أميركا وحلفائها، والمجموعات ما فوق الوطنية ذات الطبيعة «الجهادية» أو الإجرامية التي تحاول إيذاء الأميركيين.

تنطلق الوثيقة من هذا التوصيف لتدعو إلى مغادرة السياسة الأميركية الممتدة طوال عقدين ماضيين والتي حاولت الانخراط مع هذه القوى واحتوائها داخل النظام الدولي لتغيير طبيعتها وسلوكها، وهو ما تبين أنه افتراض خاطيء. من تبعات هذا العالم التنافسي أن الأفضلية العسكرية الأميركية تتراجع أمام هؤلاء الخصوم السيئون، وهو «درس صعب تعلمناه حين تتخلى أميركا عن دور القيادة».

يلحظ جيمس جيفري أن الرؤية التنظيمية لـ«إستراتيجية الأمن القومي» الجديدة لا تبدو كنظرة عالمية انعزالية أو دولية، إنما كنظرة عالمية توحى بحقبة «القوى العظمى» في القرن التاسع عشر. إن نغمة «اللعبة الصغرى» في الوثيقة «تثير الرعب»، كما لاحظت «الإيكونوميست».

## 3- مصادر التهديد

توضح الإستراتيجية أن الولايات المتحدة تواجه ثلاث مجموعات رئيسية من المنافسين: (1) القوتان التعديلتان روسيا والصين، (2) الدولتان المارقتان إيران وكوريا الشمالية، (3) المنظمات التي تشكل خطراً عابراً للأوطان، لا سيما الجماعات «الإرهابية الجهادية»، وكلها «تنافس بنشاط ضد الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا».

الاستراتيجية مفعمة بفكرة واحدة: كان العالم لثلاثة عقود في اجازة من صراعات القوى الكبرى؛ وهي تقترح أن هذه العطلة قد انتهت الآن (لاندر وسانغر). «بعد أن كان تنافس القوى غائباً، كظاهرة في القرن الماضي، عاد هذا التنافس للحضور مجدداً» تقول الوثيقة. يقوم عماد الإستراتيجية الجديدة على افتراض أن «السباق نحو القوة ثابت تاريخي لا يتغير».

فيما يخص روسيا والصين كان لافتاً جمع الدولتين في خانة واحدة بينما اعتادت الولايات المتحدة أن تعتمد مقاربة مختلفة تجاه كل منهما بهدف جذب طرف إليها لردع واضعاف الطرف الآخر. تعكس صياغة التهديد بين الروسي والصيني نوعاً من المساومة بين البيت الأبيض ومؤسسة الأمن القومي. تعزّض هذا الموقف من روسيا وللصين للثقل الشديد. وبحسب ريان هاس، فإن جمع الصين وروسيا في خانة واحدة غير دقيق ولا يساعد، ولا يخدم المصالح الأميركية لأنه يدفعها للتقارب، ويزيل ما يفرقهما. هذا التفكير يتجاهل التباينات بين الدولتين، وفي حالة الصين يقوي المتشددون تجاه الولايات المتحدة.

أما إيران، فتتحدث الوثيقة عنها ككلاعب يزعزع الاستقرار الإقليمي ويهدد الولايات المتحدة ويدعو إلى تدميرها ويمارس الوحشية ضد شعبه ويتوعد جيرانه، ويدعم الإرهاب، ويملاً هو والقوى المنافسة لأميركا الفراغ الناجم عن انهيار الدول والصراعات الإقليمية المتنامية. ينتقد روجر كوهين الإستراتيجية وما تحويه من تناقضات بسبب الصراع بين ترامب الذي يحاول إرضاء قاعدته الانتخابية وبين الأجهزة الحكومية التي تحاول منع وقوع حرب تدميرية. وبيّنر التناقض برأي روجر كوهين في جملة مسائل منها سبب التهديد البرنامج النووي الإيراني حيث تهدد المقاربة العدوانية لترامب الاتفاقية النووية من دون أي بدائل.

في المستوى الثالث، تركز الوثيقة على ما تسميه الشبكات الإجرامية العابرة للحدود «والمنظمات الجهادية الإرهابية» التي «تمثل التهديد الإرهابي الأخطر على الأمة». بحسب الوثيقة، حتى بعد هزيمة داعش والقاعدة في سوريا والعراق ستستمر هذه الجماعات في تشكيل تهديدات أمنية لا سيما من خلال عودة المقاتلين إلى أوطانهم.

## حسام مطر \*

### مقدمة

أصدرت الإدارة الأميركية في 18 كانون الأول 2017 الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأميركي. لا تمثل الاستراتيجية رؤية الرئيس فقط بل تعكس تسوية بين الاتجاهات المختلفة داخل الإدارة. وحين تكون الفجوة بين الرئيس والتنفيذيين كبيرة، كما في الحالة الراهنة، تصبح ملاحظة التناقضات داخل الوثيقة أمراً يسيراً برغم الجهود البلاغية لإخفائها. تقع الإستراتيجية في 56 صفحة، وتُعد الأطول إذ تزيد عن استراتيجية أوباما بـ15 صفحة. كما أنها المرة الأولى التي تنشر فيها الإدارة الأميركية استراتيجية الأمن القومي في السنة الأولى من الولاية الرئاسية. ويعود ذلك على ما يبدو لظهور التماسك داخل الإدارة الأميركية وامتصاص الهجمات التي تتعرض لها حول كونها إدارة فوضوية ومربكة ومنقسمة، وأيضاً لتسكين التوترات والخلافات بين البيت الأبيض ومؤسسات الأمن القومي من خلال بناء أرضية لتوافق أوسع حول القضايا الدولية.

اشتملت الإستراتيجية على خطاب افتتاحي للرئيس ترامب ومقدمة وأربعة عناوين أساسية تختصر المصالح القومية الأميركية الحيوية التي يجب حمايتها، كما تتضمن فصلاً حول الرؤية والأهداف الأميركية لكل منطقة إقليمية في العالم. والعناوين الأساسية هي: (1) حماية الوطن والشعب الأميركي وطريقة الحياة الأميركية، (2) تعزيز الازدهار الأميركي، (3) حفظ السلام من خلال القوة، (4) تعزيز النفوذ الأميركي في العالم.

## 1- «أميركا أولاً»

تؤكد الإستراتيجية على شعار ترامب بخصوص «أميركا أولاً»، وهذا هو «الأساس للقيادة الأميركية حول العالم». انطلاقاً من شعار «أميركا أولاً» بررت إدارة ترامب قراراتها في القضايا العالمية مثل الخروج من اتفاقية «نافتا» واتفاقيات باريس وتهديد الاتفاق النووي الإيراني. يحاول ترامب في مقدمة الوثيقة أن يقدم شعار «أميركا أولاً» على أنه بوصلة السياسات الأميركية ومعيار نجاحها؛ أي إن التأثير المباشر لأية سياسة على أمن ورفاهية الشعب الأميركي هو ما يحدد نجاحها. وفي سياق التخفيف من النزعة الانتهازية لترامب، تشير الوثيقة إلى أنها أيضاً تستند إلى «المبادئ الأميركية»، وبالتالي هي «استراتيجية الواقعية المبدئية التي تسترشد بالنتائج وليس الإيديولوجيا». تحاول الإستراتيجية، بحسب مارك لاندر وديفيد سانغر، أن «تمشي على الخط ما بين شعار حملة ترامب (أميركا أولاً) والإصرار على أنه لا يرفض العمل مع شركاء أميركا ما داموا يفعلون ذلك وفق ما يعزّز المصالح الأميركية». ويدلّل مصطلح «الواقعية المبدئية» على ربط رئاسة ترامب وموازنتها بين شعار «أميركا أولاً» (بالتحديد المصالح الاقتصادية لأميركا) وبين مصالح الامبراطورية التقليدية، وهي موازنة صعبة.

إلا أن النزعة الواقعية طاغية في الوثيقة، رغم محاولات الرّج بالقيم والمبادئ في النص. هي واقعية لأنها تقر بمرورية القوة في العلاقات الدولية وتعبّر بوضوح عن المصالح القومية وتشدد على أن الدول السيدة هي الأمل الأفضل للسلام والاستقرار العالمي. تبرز هذه الواقعية في إقرار الوثيقة أنه بعد خروج أميركا منتصرة كقوة عظمى وحيدة ساد شعور بأن القوة الأميركية ذاتية الاستدامة ولا يمكن تحديها، وبدأت أميركا «تنحرف» عن مسارها واختبرت «أزمة ثقة» وخسرت ميزاتها في قضايا مفتاحية. فيما «طبق الآخرون خطأ بعيدة الأمد لتحدي أميركا ودفع أجنداث تعارض الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها».

## 2- عالم تنافسي

يجد توماس رايت أن هذا هو العنوان المركزي في الوثيقة؛ العالم أصبح أكثر تنافساً على الصعيد الجيووليتيكي. «ستستجيب الولايات المتحدة للتنافسات



تتسم لغة الخطاب تجاه الشرق الأوسط بالإقرار بتوازنات القوى الحالية

لا يبدو أن الإدارة الأميركية مقلبة على تغيير مقاربتها في سوريا

